مصر وسلانيك
دراسة فى العلاقات الاقتصادية
(١٧٩٨ - ١٨٤٠م)

د. فايزة محمد ملوك

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة دمنهور

مصر وسلانيك دراسة فى العلاقات الاقتصادية (١٧٩٨ - ١٨٤٠م)

كان لولايات وموانئ الدولة العثمانية طابع خاص فى العلاقات سياسياً، واقتصادياً وهو ما ظهر فى العلاقات بين مصر وسلانيك[١] فقد كانت الأخيرة معبراً مهماً فى نقل المؤن، والذخيرة، والجند من مصر إلى باقى سنجقيات[٢] مقدونيا، وبلاد المورة،وغيرهما والعكس، يضاف إلى هذا حماية مصالح السلانيكيين الاقتصادية المقيمين بمصر، وذلك لتيسير أنشطتهم الاقتصادية، وحماية تركاتهم، وحصرها لحين تسليمها إلى ذويهم فى سلانيك، بناءً على مراسلات بين المحاكم الشرعية.

العلاقات الاقتصادية

تأثرت العلاقات الاقتصادية بين مصر وسلانيك بالسلب أثناء وجود الحملة الفرنسية، وفى الفترة التى أعقبتها، أى فترة الفوضى السياسية، ولكن فى عهد محمد على شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً فقد عمل على الاستفادة من بعض سلع سلانيك التجارية لاسيما الأخشاب لاشتهارها بجودة خاماتها والتى تم استخدامها فى صناعة السفن، ومنشآت الترسانة، ومن ثم فقد أجرى عدة تعاقدات مع بعض التجار السلانيكيين لتوفير الكميات التى يحتاج إليها من وقت لآخر لزوم أشغاله[٣] فعلى سبيل المثال أرسل محمد على مندوبًا من قبله يدعى حسن أغا إلى وجيهي باشا والي سلانيك لتسهيل إجراء شراء كميات كبيرة من الأخشاب تم نقلها على سفينة من ميناء سلانيك إلى ميناء الإسكندرية لاستخدامها في أشغال الترسانة[٤] غير أن حسن أغا المذكور استغل أحد العقود التي أبرمها مع أحد تجار سلانيك في أخذ كميات من الخشب، وإرسالها إلى أحد التجار بأزمير لحسابه الخاص ثم قام بتسجيل هذه الكميات ضمن الكميات المطلوبة لمصر مع ضم ثمنها مع ثمن الأخشاب المرسلة إلى مصر، غير أن حاكم سلانيك اكتشف هذا التزوير، ومن ثم أرسل للسلطان العثماني بما فعله حسن

أغا لأجل محاسبته، والإطلاع على السجلات التي دونت بها كميات الأخشاب المطلوبة لمصر، وثمنها فطالب السلطان العثماني إرساله لاستانبول للتحقيق معه، فطلب العفو عنه مقابل رد ثمن هذه الكميات المهربة إلى أزمير إلى الحساب الخاص لمصر فعفا عنه السلطان، ووافق على عودته إلى سلانيك حيث تقيم عائلاته، وذلك بعد إخبار محمد على بما حدث،وتسوية حسابات هذه الأخشاب(٥).

من ناحية أخرى حرص بعض السلانيكيين سواء المقيمين فى مصر، أو سلانيك على ممارسة أنشطتهم الاقتصادية بها، والتى تنوعت ما بين تجارة وسائل النقل البحرى، وبعض السلع، وممارسة بعض الحرف، وتولى بعض الوظائف، إلى جانب قيام الأثرياء منهم بمنح قروض لبعض التجار سواء من ذويهم، أو من المصريين لتدعيم نشاطهم التجارى، والاستفادة من هذه القروض، أو الأموال ديناً فى تحقيق أرباح من ورائها، فضلاً عن إقبال بعضهم على شراء الأراضى الزراعية، والعقارات بهدف الاتجار، والإقامة بمصر طوال وجودهم بها ثم تسليمها لورثتهم فيما بعد .

بالنسبة لتجارة وسائل النقل البحرى فقد أقبل بعض السلانيكيين المقيميين فى مصر على العمل بها بحكم خبرتهم بركوب البحر، فضلاً عن استخدامها فى عمليات شحن، ونقل البضائع سواء داخل مصر أو بينها وبين سلانيك أو بلدان أخرى تحقيقاً لمكاسب كبيرة وراء ذلك فعلى سبيل المثال كان لدى على بك قبودان السلانيكى سفينة شركة مع أحد المصريين بالنصف قدرت حصته فيها بنحو سبعة عشر ألف قرش وواحد(٦) كما كان لدى منلا يوسف ملا يلى عدة مراكب، ونقاير(٧) استخدمت فى نقل البضائع من ميناء دمياط إلى ميناء سلانيك(٨) أما حسين بك قبودان السلانيكى فكان شريكاً لإبراهيم خوجه قبودان فى مركب بنسبة ثلاثة أرباع بميناء الإسكندرية تتولى نقل الأخشاب من سلانيك إلى هذا الميناء(٩).

أما عن تجارة السلع، فقد جاء على رأسها الأسلحة حيث أقبل بعض العساكر

السلانيكيين المقيمين بمصر على الاتجار فيها مستغلين خبرتهم العسكرية فى ممارسة هذه التجارة تحسيناً لوضعهم المادى،والاجتماعى، وقد نظم هؤلاء عملهم فى شكل طائفة[١٠] يرأسها شيخ يخضعون لأوامره حفاظاً على حقوقهم، فمن أمثلة هؤلاء على بك قبودان الذى كان يملك حانوت[١١] برشيد لتجارة الطبنجات، والبنادق وكان يتم جلب هذه الأسلحة من سلانيك،وبيعها بمصر[١٢] وكذلك مصطفى قبودان الذى كان يمتلك حانوتاً بالمكان نفسه لتجارة السيوف، والطبنجات[١٣] وبرشيد أيضاً كان كل من محمد على بن عبد الله، ومحمد أنيس أفندى ابن محمد أمين يملكان حانوتين لتجارة السيوف، والطبنجات، والبنادق[١٤] وبالإسكندرية امتلك حسين بك قبودان ابن داود أغا حانوتاً لتجارة البنادق التى تم جلبها من سلانيك[١٥] كما تبين من مخلفات كل من شمولى محمد أغا ملازم أول[١٦] أورطة[١٧] بجاويش [١٨] الآى[١٩] وأمين أغا أكنجى[٢٠] أورطة بجاويش الآى، وجازولى أورطة الطوبجى[٢١] وسقايلى عمر أورطة الطوبجى السلانيكى كل منهم كانوا يمتلكون كميات كبيرة من السيوف، والطبنجات، والبنادق، والبارود الواردة من سلانيك، واستانبول، وأزمير للإتجار فيها[٢٢].

كما كانت هناك بعض السلع التى جذبت اهتمام بعض السلانيكيين،وإن مارسوها فى نطاق محدود . ربما يرجع ذلك إلى أن اهتماماتهم الأولى انصبت على الحياة العسكرية ومتطلباتها من الأسلحة، فضلاً عن أن هذه السلع تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لممارستها .

من هذه السلع الغلال، بأنواعها فقد كان لدى عمر أفندى بن مصطفى أفندى وكالة[٢٣] بالقرب من سوق الغلال بدمياط احتوت على غلال متنوعة مثل القمح، والذرة، والعدس وغير ذلك[٢٤]، وبرشيد امتلك محمد السلانيكى حانوتاً لتجارة الشعير والبن معاً وكان يقوم بتصدير هذه السلع إلى سلانيك[٢٥].

كما حظيت تجارة الأقمشة بنصيب فى اهتمامات بعض التجار السلانيكيين منهم ميخالى بن جورجى المقيم بسلانيك الذى كان يقوم بجلب الأقمشة من مصر

عن طريق أحد وكلائه وإرسالها لسلانيك[٢٦].

كما كان لحسن أغا المعروف بأبى شنب حانوت برشيد لتجارة الكتان يحتوى على كميات قدرت بنحو ١٥ قنطار[٢٧] و ٥ رطل[٢٨] كان يخصص منها جزءً لبيعه فى سلانيك[٢٩] بينما امتلك محمد أغا حانوتاً لتجارة الصوف بسوق الصوف بدمياط، وكان يتم إرسال كميات منه إلى سلانيك عبر ميناء دمياط[٣٠].

وكانت مصر تقوم بتصدير التمر إلى سلانيك وغيرها، وممن ساهم فى ذلك أحمد أغا طوسون الذى كان يشارك ستة أشخاص فى مساحة قدرت بنحو ثمانية وعشرين قيراطاً[٣١] أى أن حصة كل منهم فيها أربعة قراريط بالتساوى مزروعة بأشجار النخيل برشيد، وكان يتم جنيه سنوياً، بالإضافة لمساحات الأخرى، ويتم تجفيفه ويصدر لسلانيك[٣٢].

وتسهيلاً لأنشطة السلانيكيين الاقتصادية داخل مصر، عين بعضهم ـ بعد موافقة محمد على ـ فى جمارك[٣٣] موانيها لاسيما ميناء الإسكندرية الذى مثل عصب التجارة بين مصر، والبلدان الأخرى نظراً لأهميته البحرية التى اكتسبها من موقعه الجغرافى، وقد تم اختيار هؤلاء بناء على خبرتهم بهذه الوظيفة، والتأكد من حسن سلوكهم، فمن أشهر هؤلاء ممن تولوا وظيفة أمين جمرك ميناء الإسكندرية عثمان أغا، وسليمان أغا، حيث ساهم كل منهما بدور واضح فى تسهيل مصالح تجارهم داخل الميناء من حيث سرعة إنجاز الإجراءات الخاصة بشحن أو تفريغ بضائعهم، وتخزينها حفاظاً عليها من التلف، أو السرقة لحين دفع رسومها الجمركية دون تعرضهم للابتزاز من قبل بعض الموظفين فى سبيل إنجاز مصالحهم، وقد أثبت كل منهما جدارة حيث استمرا فى عملهما فترة طويلة[٣٤].

ومن أوجه النشاط الاقتصادى للسلانيكيين بمصر إقبال بعضهم على شراء الأراضى الزراعية، والأملاك العقارية لاستثمار رؤوس أموالهم، ولإثبات وجودهم بمصر .

فقد أقبل بعض السلانيكيين على شراء أراضى بمصر للاستقرار فيها فعلى سبيل المثال اشترى عثمان بن عبد الرحمن حصة قدرها ثمانية عشر قيراطاً من عزيرة بنت عبده بن على نور برشيد بمبلغ قدره ثمانية عشر ألف ومائتان وتسعة وعشرون ريالاً[٣٥] كما اشترى حسن أغا من كل من البسيونى، وسيد أحمد البنا بن البسيونى حصة قدرها اثنا عشر قيراطاً بمبلغ اثنين وستين ريالاً، وستين نصف فضة[٣٦] بدمياط[٣٧].

كما ساعدت الأملاك العقارية على تدعيم وجودهم الاقتصادي، وتطور العلاقات، والتى تعددت ما بين منشآت تجارية كالحوانيت، والحواصل (المخازن)، ومنشآت حرفية كالطواحين،ومنشآت للسكنى مثل المنازل، وذلك سواء بامتلاكها أو إيجارها .

فبالنسبة للإيجار، استأجر كل من عبد الرحمن المعروف بالطنانى الدمنهورى، وإسماعيل أغا السلانيكى اللذان اشتركا فى استئجار ثلث حصة من عبد الرحمن بن عبد الكريم المغربى من أهالى رشيد عبارة عن أربعة قراريط مشتملة على أربعة حواصل خصصت لعلف المواشى،وحظيريتين لتربيتهما باعتبارهما من تجار المواشى،وذلك لمدة ثلاث سنوات نظير مبلغ خمسمائة ريال[٣٨] كما استأجر عثمان أغا ابن عبد الرحمن جلبى[٣٩] السلانيكى من محمد بن حموده بن السيد إبراهيم العدل القبانى[٤٠] المعروف بالمنزلاوى أرض بحارة الشراقى برشيد مشتملة على عدة حوانيت ومنزل لمدة ثلاث سنوات بمبلغ خمسين ألف نصف فضة للإتجار فى بعض السلع[٤١].

أما عن شراء الأملاك العقارية فقد أقبل بعضهم على ذلك مثل محمد أغا الذى اشترى من الشيخ محمد بن الشيخ إبراهيم مرجان الشافعى حصة قدرها اثنا عشر سهماً[٤٢] بسوق الصوف بدمياط مشتملة على منزل، وحانوت لتجارة الصوف بمبلغ ألف وثمانمائة وثمانية وثمانين ريالاً وثمانين نصف فضة[٤٣].

وبدمياط اشترى أربعة من السلانيكيين، وهم أحمد بن مصطفى أرض

مساحتها اثنا عشر سهماً اشتملت على منزل، وحانوت لتجارة الأخشاب بمبلغ ثلاثة آلاف ومائة وخمسة عشر قرشاً من بكرى بنايل بن حسين بنايل[٤٤] كما اشترى محمد بن موسى أرض احتوت على طاحون من محمود ابن أبو الذهب بمبلغ ألف ومائة وسبعين ريالاً[٤٥] ثم محمد بن أحمد مساحة قدرها أربعة وعشرون سهماً مشتملة على منزل، وحوش، وحانوت، وحاصلين بمبلغ ستمائة وخمسين ريالاً، من محمد بن إبراهيم المغسل[٤٦] وأخيراً عمر بن مصطفى أفندى حصة قدرها ثلاثة أسهم بسوق الغلال بالقرب من الميناء مشتملة على منزل، وحوش، ووكالة لتجارة الغلال بمبلغ ألف ريال من ستوتة بنت حمودة عبد الكافى[٤٧].

وبالمحلة الكبرى اشترى عثمان أغا بن عمر السلانيكى تاجر الأقمشة المصدرة من مصر لسلانيك، حصة مساحتها تسعة قراريط مشتملة على مبانى سفلية، وعلوية، وحانوتين من أحمد أغا ابن مصطفى أدرنى زاده السلانيكى المقيم بالإسكندرية بمبلغ ألف ومائة وسبعة وستين قرشاً، وقد سجلت حجة الشراء بمحكمة الإسكندرية نظراً لوجود البائع بها[٤٨].

وبالإسكندرية كان لدى بندلى بن جورجى السلانيكى مساحة أرض اشتملت على عدة حوانيت ومنزل، قام بشرائها بعد أن باع منزله الذى كان يملكه بسلانيك لبنايوتى قبودان شوتاكى بنحو أربعة آلاف وسبعمائة وخمسين قرشاً[٤٩] وهذا يعنى أن المشترى حرص على شراء عقار له بمصر للانتفاع به عن طريق تجارته لبعض السلع، وتحقيق مكاسب من ناحية، والإقامة فيه من ناحية أخرى .

وبرشيد اشترى حسن أغا الطوبجى ابن سليمان السلانيكى من حسن القصاب (الجزار) مساحة أرض غربى الثغر بمبلغ خمسمائة وأربعين ريالاً وتسعين نصفاً فضة لإقامة مسكن له، وحانوتاً لممارسة تجارته للأسلحة المجلوبة من سلانيك[٥٠].

ولم تقتصر ملكيتهم لتلك العقارات على مصر فقط بل تعدت إلى ولايات

أخرى لاسيما التى وجدت بها مصالح تجارية لهم مثل أزمير لجلبهم منها الأسلحة، والصمغ، وهذا يعنى أن بعضهم استغل جزء من ثرواتهم التى حققوها من وراء أنشطتهم الاقتصادية المتنوعة بمصر فى شراء عقارات لهم بأزمير للإقامة بها لحين الانتهاء من إجراءات شراء البضائع منها، والعودة بها إلى أماكنهم، إلى جانب التوسع فى تجاراتهم لهاتين السلعتين بإيجاد محلات لهم بتلك المدينة لتكون همزة الوصل بينها وبين محلاتهم الموجودة بمصر، فعلى سبيل المثال اشترى عبد الرحمن أغا ابن سليمان أغا السلانيكى من حسن الديب حصة قدرها اثنا عشر قيراطاً بأزمير تشتمل على منزل وحانوت، ومخزن لوضع بضائعه بها لحين شحنها إلى ميناء الإسكندرية بمبلغ قدره خمسمائة قرش(٥١).

ومحاولة من بعض السلانيكيين لتحسين وضعهم المادى اتجهوا إلى البحث عن وجه آخر من أوجه النشاط الاقتصادى، وهو العمل بوظيفة وكلاء عن ذويهم لاسيما المقيمين بسلانيك فى شراء عقارات أو بيعها لهم بمصر نظير أجر ربما لانشغالهم بمهامهم مما يمنعهم من المجئ إلى مصر لاتمام ذلك فعلى سبيل المثال تولى حسن الجندى الوكالة عن سليمان رايس بن إلياس أرنيوت بشأن بيع الأخير جنينة واقعة بثغر رشيد لسكمان أغا ابن أحمد أرنيوت أغا محافظ الثغر بمبلغ ألف واثنين وخمسين ريالاً(٥٢)

ومن أوجه النشاط الاقتصادى التى لجأ إليها بعض السلانيكيين من أصحاب الثروات الأقراض سعياً وراء المكاسب من فوائدها ـ التى لم تحددها الوثائق ـ، ولتدعيم نشاط المقترضين الاقتصادى من ناحية أخرى، فعلى سبيل المثال أقرض عثمان بن عبد الرحمن جلبى، على الإبيارى شيخ طائفة القصابين برشيد مبلغ ستون ريالاً فرانسه(٥٣) بسبب مروره بضائقة مالية نتيجة خسارة تعرض لها(٥٤) كما أقرض أدرنلى بن مانولى، على بن أحمد أحد تجار الأخشاب بالإسكندرية مبلغاً قدره مائتين وعشرين ريالاً فرانسه ليشترى أخشاب من استانبول ثم يسدد له القرض بعد بيعه، ولما باعه، طالبه المقرض بالمبلغ، فأنكر المقترض ذلك، وأدعى أن هذا المبلغ كان على سبيل السلفة لا الاقراض لكن تمكن المقرض من إحضار

يانى بن جورجى السلانيكى الذى أكد أن على بن أحمد قد اقترض هذا المبلغ، وتعهد بدفعه للمقرض[٥٥] ربما قصد المقترض من ذلك التهرب من دفع الفائدة من وراء هذا القرض .

ونتيجة لنشاط السلانيكيين الاقتصادى بمصر، فقد كون العديد منهم الثروات، وحفاظاً عليها سواء فى محياهم، أو بعد مماتهم، كان يتم تعيين الأوصياء على التركات سواء من قبلهم، أو من قبل قاضى مدينة المحكمة التى كانوا يقطنون فيها سواء كانت الإسكندرية، أو رشيد، أو دمياط، على أن ترسل قيمة التركة بعد خصم المصاريف، والديون إلى صاحب التركة أو ورثته بسلانيك[٥٦].

وقد تعددت الأمثلة على ذلك، منها على سبيل المثال أقام الحاكم الشرعى برشيد؛ حسين أغا أمين جمرك رشيد وصياً على مخلفات مصطفى أغا بعد أن توفى وصيها السابق لحين تسليمها لورثته بسلانيك[٥٧]، كما أقام محمد على بن عبد الله، أنيس محمد أفندى ابن محمد أمين تاجر الغلال وصياً على تركته لحين تسليمها لورثته[٥٨] كما أقام مصطفى بن عبد الله، على بك ابن أحمد المعروف بطولون وصياً على تركته،والتى احتوت على أمتعة منزل، وملابس، وأسلحة صيد، وبارود، ونقود، قدر ثمنها بعد خصم المصاريف ـ أربعة عشر ألفاً وستمائة وسبعة وثلاثين قرشاً[٥٩].

بينما أقام الحاكم الشرعى بالإسكندرية منصور بن على وصياً على مخلفات مصطفى أغا السلانيكى، وكانت المستحقة للتركة بعد وفاته ابنته خديجة القاصر الموجودة بالإسكندرية، والتى قامت برعايتها امرأة مصرية تدعى أم شان ـ بعد وفاة أبيها ـ لحين ظهور أهلها، وبناء على أوامر محمد على فقد طالب بأن يكون الوصى عليها من أقارب المتوفى، وإرسال الفتاة إلى سلانيك ليتولى أقاربها الموجودين بها رعايتها[٦٠] أما قره حسن بن على التاجر بوكالة الباشا بثغر رشيد عين وصياً شرعياً على ورثة محمد أنيس أفندى ابن محمد أمين لحين تسليمها

إليهم بسلانيك خاصة بعد وفاة زوجته الأولى التى كانت وصية على مخلفات زوجها، وأصبح الميراث مقصور على والده، ووالدته، وزوجته الثانية، وابنته القاصر كل حسب حقه الشرعى(٦١).

فى حين عُين على قبودان ابن أحمد أغا التاجر بثغر رشيد وصياً على مخلفات حسن أغا المعروف بأبى شنب ابن عبد الله التاجر فى الكتان،وهى عبارة عن أمتعة منزل، وعدد من البنادق، وكميات من الكتان، بلغت قيمة هذه المخلفات بعد تسديد المصاريف والديون ستة وثلاثين ألفاً وسبعمائة وواحد وخمسين قرشاً(٦٢) ربما كان الوصى هنا من تجار الكتان تبعاً لصاحب التركة الذى اختاره لما بينهم من معاملات تجارية، ترتب عليها ثقة صاحب التركة فيه ليسند إليه هذه المهمة .

وبالمثل عُين محمد أغا ابن عبدى إمام وصياً على تركة حسن أغا ابن مصطفى أفندى أدرنلى أغلو باوده، وقد قدرت قيمتها ـ بعد خصم المصاريف سبعة آلاف وأربعمائة وثمانية وتسعين قرشاً ليتم تسليمها لإخوته الثلاثة المقيمين بسلانيك(٦٣).

كما عين الحاكم الشرعى بدمياط على أفندى صول قول أغاسى(٦٤) أكنجى أورطة وصياً على تركة أمين أغا أكنجى أورطه، والتى احتوت على أمتعة منزل، وملابس، وأسلحة قدرت قيمتها بنحو ألف وأربعة عشر قرشاً، وبعد خصم الرسوم والمصاريف تبقى تسعمائة وثمانية وثلاثون قرشاً وعشرون بارة تعهد الوصى بإيصال ذلك المبلغ للورثة بسلانيك(٦٥).

وبالعودة إلى الحاكم الشرعى برشيد، أقامت منونه بنت أحمد والدة فطومة بنت محمد ميميس وصية على مخلفات الأخيرة التى آلت إليها بعد وفاة زوج فطومة ويدعى قرا حسن السلانيكى وهى عبارة عن أمتعة منزل، وملابس، ونقود، وحلى ذهب، وألماس،وزمرد قدرت جميعها ـ بعد خصم المصاريف ـ بنحو ثمانية وعشرين ألف وأربعمائة وخمسة وخمسين قرشاً وأربعة عشر بارة تم توزيعها على الورثة الممثلين فى القائمة بالوصية بنحو أربعة آلاف وسبعمائة

واثنين وأربعين قرشاً واثنتان وعشرون بارة، وكل من ابنى ابنتها وهما محمد بنحو خمسة عشر ألفاً وثمانمائة وثمانية قروش وإحدى وعشرين بارة، وخدوجة بنحو سبعة آلاف وتسعمائة وأربعة قروش واثنتى عشرة بارة، ثم قامت الوصية بالتنازل عن نصيبها لحفيدتها بالتساوى لتصبح حصة الولد سبعة عشر ألفاً وتسعمائة وسبعة وأربعون قرشاً واثنتان وعشرون بارة، والبنت عشرة آلاف وأربعة وأربعون قرشاً وتسع عشرة بارة، وقد تعهدت بإرسال ما يخص الورثة إلى سلانيك(٦٦).

وحرصاً من محمد على على حماية مستحقات السلانيكيين المقيمين بمصر، أو بسلانيك أياً كانت نوعها أموال، أو تركات فقد أكد للمحاكم الشرعية بمصر ـ من وقت لآخر ـ على اتخاذ كافة الإجراءات القضائية التى تضمن حقوق هؤلاء، وإرسالها لسلانيك فكان من هذه الإجراءات الموافقة على رغبة بعض السلانيكيين فى تعيين بعض ذويهم وكلاء عنهم فى تحصيل ديون مستحقة لهم لدى أفراد بمصر، أو ببعض البلدان الأخرى، ربما أن إقامة بعضهم فى بلادهم تمنعهم من المجئ لمصر أو غيرها بسبب انشغالهم بأعمال أخرى، أو أن البعض الآخر مقيم بإحدى المدن بمصر ولديهم أموال ديناً عند أشخاص آخرين مقيمين بمدينة أخرى ، وليس لديهم وقت للسفر لتحصيلها من هؤلاء، فمنهم محمود أغا الذى عين وكيلاً عن على بك قبودان تاجر السفن بميناء رشيد فى تحصيل ديون للأخير قدرت بنحو ثلاثة وعشرين ألفاً وستمائة وثمانية وتسعين قرشاً من قبل تجار بأزمير، واستانبول، فتم إصدار حجة شرعية من محكمة رشيد إلى محكمتيهما لتحصيل تلك الديون من هؤلاء(٦٧) كذلك اختار قسطندى ابن دميترى المقيم بالإسكندرية كل من أخيه ميخالى دمترى، واستوراكى بقلى اليونانى المقيمين ببولاق وكيلان عنه فى قبض مبلغ ألفين وأربعمائة وسبعين ريالاً فرانسه من مما بن كرياكو انجلى اليونانى المقيم بالناحية المذكورة، وقد أرسل معها لقاضى محكمة بولاق، ما يثبت حقه لدى المدان، وعليه صدر الحكم برد المبلغ إليه(٦٨).

كما تم تعيين أرنيوت تاجر الأسلحة وكيلاً عن حسن أغا ابن مصطفى تاجر الأسلحة أيضاً والمقيم بسلانيك بناء على حجة صادرة من محكمتها فى جمع ديون مستحقة للأخير لدى سبعة أشخاص، أربعة منهم يهود، واثنين نصارى، وواحد مسلم بلغت قيمتها ثلاثة آلاف وتسع وثلاثون قرشاً موزعة على هؤلاء، وقد أقام الوكيل دعوى على هؤلاء لاسترداد هذا المبلغ، وإرساله لموكله فى سلانيك[٦٩] كما حصل سليمان أغا ابن عبد الرحمن أغا السلانيكى أمين جمرك الإسكندرية وقتها على تفويض من محمد سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن السلانيكى ـ بعد أن حصل الأخير على حجة شرعية من الحاكم الشرعى بسلانيك بتحصيل قيمة تركة ابن عم الأخير، ويدعى مصطفى أفندى ابن صالح بن عبد الله بن عبد الرحمن السلانيكى بما فيها من ديون عند أشخاص، ونظراً لانشغال سليمان أغا بمهام وظيفته فقد عين الشيخ عبد الرحمن الأجهورى ليتولى مهمة ذلك بصفته وكيلاً عنه فقام بحصر تركة المذكور، وتحصيل الديون، وقيمتها ألف وثمانمائة وخمسة وستون قرشاً موزعة على كل من حسين أخى كلارجى[٧٠] باشا، وحسن أغا خزندار، وأمين المملوك، وهؤلاء من معاونى محافظ ثغر إسكندرية فقد حصل من الأول على مبلغ ثلاثمائة وعشرة، والثانى أربعمائة وخمسة وخمسين، والثالث ثلاثمائة وخمسين قرشاً ليصبح إجمالى ذلك ألف ومائة وخمسة عشر قرشاً ليتبقى من إجمالى قيمة الديون المذكورة سبعمائة وخمسون قرشاً،و من ثم طالب الأجهورى الحكم الشرعى بالإسكندرية إرسال حجة شرعية تثبت تحصيل هذه المبالغ المذكورة إلى محمد سعيد المقيم بسلانيك للوقوف على المبلغ الباقى فى ذمم هؤلاء الأفراد للتعرف على إمكانية تحصيلها من هؤلاء[٧١] وهذا يعنى أن مصطفى المذكور كان ذا ثراء خلق له مكانة اقتصادية، واجتماعية ساعدته على التوسع فى المعاملات المالية مع أشخاص ذات وضع إدارى بالإسكندرية .

وأحياناً قد تحدث مشكلات بين بعض السلانيكيين بسبب الديون مما دفعهم ـ فى الغالب ـ إلى تعيين وكلاء عنهم سواء من قبلهم مدة حياتهم أو من ورثتهم فى

حالة وفاتهم فى رفع دعاوى أمام المحاكم لاسترداد حقوقهم، والنظر فى هذه الدعاوى بشكل حيادى، والحكم فيها تبعاً للأدلة المقدمة من الدائن،والمدين عن طريق وكلائهم، فعلى سبيل المثال ادعى إسماعيل أرنيوت ابن حسن الصغير السلانيكى بصفته وكيلاً، ووصياً على تركة أبيه على حسن بن على تيرانلى أرنيوت بأن الأخير كان مدان لأبيه بمبلغ واحد وستين ألف وخمسمائة وستة وخمسين قرشاً، وعند عرض الدعوى أمام محكمة رشيد أجاب وكيل المدعى عليه بأن إسماعيل المذكور قد استلم عقب وفاة أبيه مبلغ ثمانية وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وتسعين قرشاً، وكذلك أجرة مكانين برشيد قدرت بنحو ثلاثة آلاف وستمائة قرشاً، فكان إجمالى ذلك واحداً وأربعين ألفاً وتسعمائة وتسعة وتسعين قرشاً ثم أضيف مبلغ آخر قيمته تسعة عشر ألفاً وخمسمائة وسبعة وخمسون قرشاً عن أجرة هذين المكانين لمدة إحدى عشرة سنة قد تم صرفه على إسماعيل وهو قاصر ثم زواجه، إلى جانب بعض الترميمات، والإصلاحات الخاصة بهذين المكانين وبجمع المبلغين الآخيرين يكون قد تم سداد قيمة الديون المذكورة، وإن كل ما يستحقه إسماعيل المذكور بذمة على تيرانلى المذكور هو مائتان وخمسة قروش ديناً لأبيه بالإضافة إلى أجرة المكانين المذكورين، وقد قدم المدعى عليه إثبات يوضح صحة كلامه فتم الحكم لصالحه(٧٢).

كما أوكلت رقية بنت محمد صادق محمد أغا بن عبد الحليم أغا وكيلاً عنها وعن أولادها الثلاثة الذكور، والمقيمين بسلانيك بناء على حجة واردة منها لتحصيل ديون لزوجها إسماعيل أفندى ابن محمد السلانيكى من تركة على قبودان، وكانت قيمة هذه الديون مائة وأربعة وخمسين كيساً فتم التفاهم بين الوكيل، والقائمة على تركة على قبودان، وهى زوجته التى كانت فى الأصل جاريته ووصية على تركته وبالفحص تبين أن على قبودان تقاضى هذا الدين فى شراء جنينة برشيد فتم تدوين ذلك بحجة شرعية من قبل الحاكم الشرعى، وعليه تم رصد قيمة هذه الجنينة لتسديد الدين لورثه إسماعيل أفندى على أن يتم بيعها، وإرسال المبلغ للورثة فى سلانيك(٧٣).

وإذا كان محمد على حريصاً على حماية حقوق السلانيكيين سواء كانت تركات، أو ديون، فإنه فى الوقت نفسه كان حريصاً أيضاً على حماية حقوق الآخرين سواء كانوا مصريين، أو من جنسيات أخرى وجدت بينهم معاملات مالية مع بعض السلانيكيين ضماناً للعدالة، والمساواة فى التعامل بين هؤلاء قضائياً .

فعلى سبيل المثال عُين إسماعيل أغا بن إبراهيم جها غبرلى وكيلاً عن أبيه المقيم فى استانبول لتحصيل دين قدره تسعة آلاف وأربعمائة وواحد وثلاثون قرشاً من أحد التجار السلانيكيين المقيمين بالإسكندرية، ويدعى سليمان أغا الذى حصل بهذا المبلغ على بضاعة من إبراهيم جها غبرلى، ومن ثم طالب الوكيل عن طريق دعوى رفعها بمحكمة الإسكندرية لتحصيل هذا المبلغ، ولما عرض الأمر على المدعى عليه تعهد بسداد هذا المبلغ(٧٤) كما كلف كل من على أغا ابن حسن أغا طوبجى باشا، ويعقوب أغا، وأحمد باشا من قبل بيت المال لفحص تركة هازولى محمد أورطة الطوبجى السلانيكى لعدم وجود ورثة له بهدف تحديد قيمة الديون التى طالب بها بعض تجار الأسلحة من المصريين، حيث حصل من هؤلاء على مبلغ خمسمائة وسبعة وعشرين قرشاً و خمسة وثلاثين نصفاً فضة بهدف تدعيم تجارته لكنه توفى قبل تسديدها فتم رصد هذا المبلغ لتسليمها إليهم، وفى الوقت نفسه تم رصد قيمة الديون المطلوبة من قبل بعض تجار مصريين آخرين لصالح هازولى المذكور، وقدرها ثمانمائة وستة عشر قرشاً و ثلاثين نصفاً فضة ضماناً لحقوق الطرفين(٧٥).

فى حين كلف فيزوأغلى أغا طوبجى باشا الوكيل عن زوجة سقايلى عمر أورطة الطوبجى من جماعة فيزوأغلى طوبجى باشا السلانيكى، وتدعى فطومة ابنه على القطان الطوبجى فى حصر تركة زوجها لاستخلاص قيمة ديون لصالح أشخاص مصريين قدرها ألفان وأربعمائة وستة وثلاثون قرشاً وثلاثون نصفاً فضة نتيجة لرفعهم دعاوى بمحكمة دمياط بذلك،وعليه تم الاتفاق بين الطرفين على دفع المبلغ للدائنين(٧٦)

واستمراراً لما سبق ادعى أحمد أغا عبد المطلب السلانيكى تاجر الجلود ما بين رشيد وسلانيك على يوسف جرجس تاجر الجلود أيضا يرشد بأنه يستحق بذمة الأخير مبلغ ثلاثمائة ألف نصف فضة فعند استجواب المدعى عليه ذكر أنه اتفق مع المدعى على تسديد هذا المبلغ على مرحلتين الأولى مائة وثمانون ألف نصف فضة نقداً والثانية مائة وعشرون ألف نصف فضة فى صورة بضاعة عبارة عن جلد بقرى، وجاموسى، فقبل المدعى الأولى، بينما رفض الثانية حين طالب بسداد باقى دينه نقود، وعندما تبين صحة كلام المدعى عليه، ألزم المدعى بأخذ حقه بضاعة باعتبار أن ذلك جزءاً من اتفاق بين الطرفين بشهادة الشهود(٧٧).

كما كانت هناك شركة لتجارة الدخان بالإسكندرية بين كل من ولى أغا ابن حسين أغا السلانيكى، وعنترة بن حسن، وقد حدث أن توفى الأخير، وعليه رفع الأول دعوى على أولاد المتوفى ليطالب بنصيبه فى تلك الشركة، وقدره مائة وسبعة ثمانون كيساً وثمانية وسبعون قرشاً وعشر بارات، وقد قدم عقود الشركة التى تثبت حقه، وعليه ألزم المدعى عليهم بدفع هذا المبلغ للمدعى عليه، وعليه تم فض الشركة(٧٨) ويظهر من ذلك مدى حجم هذه الشركة، ورأس مالها مما يعطينا دليلاً على مدى اتساع حجم العلاقات التجارية بين المصريين والسلانيكيين .

يظهر مما سبق كيف ساهم موقع مصر وسلانيك فى إقامة علاقات سياسية، واقتصادية متميزة، رسمت تلك العلاقات صورة من صور العلاقات بين ولايات وموانئ الدولة العثمانية. فمن الناحية السياسية يظهر كيف أن الدولة العثمانية كانت تستخدم الإمكانات، والمقدرات المتاحة لولايتها فى مواجهة الأزمات التى تواجهها، وهو ما ظهر بوضوح فى مواجهة الحملة الفرنسية على مصر، ومواجهة الفوضى التى ألمت بها عقب خروج الحملة، وكيف استفادت الدولة العثمانية من مصر فى تدعيم الوجود العثمانى فى مقدونيا عن طريق سلانيك مما يعطينا مؤشراً على أن الأحداث السياسية فى ولايات الدولة العثمانية متشابكة، ومترابطة .

أما من الناحية الاقتصادية فقد قام السلانيكيون بنشاط اقتصادى واسع ـ كغيرهم ـ فى مصر تمثل فى حركة الصادر، والوارد بين الأخيرة وسلانيك مما ساعد السلانيكيين على تكوين ثروات لا بأس بها ساهمت فى انتعاش الحياة الاقتصادية فى فترة البحث، وهو ما ظهر بوضوح من قيمة التركات التى تم حصرها بعد وفاة بعض السلانيكيين بمصر، وإرسالها إلى الورثة بعد ذلك بسلانيك بناء على حجج واردة من محكمة سلانيك تؤكد حق الورثة فى ميراث ذويهم مما يؤثر على سير إجراءات التقاضى بسهولة ويسر، ونتيجة لاتساع نشاط السلانيكيين الاقتصادى تدخل محمد على بدوره فى الحفاظ على حقوقهم، وعدم المساس بها .

ملحق رقم (١)

المحتوى : خريطة توضح موقع سالونيك

المصدر : حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٧٦، ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

ملحق رقم (٢)

محتوى الوثيقة : قوات من الأرناؤوط مرسلة عبر ميناء سلانيك إلى مصر

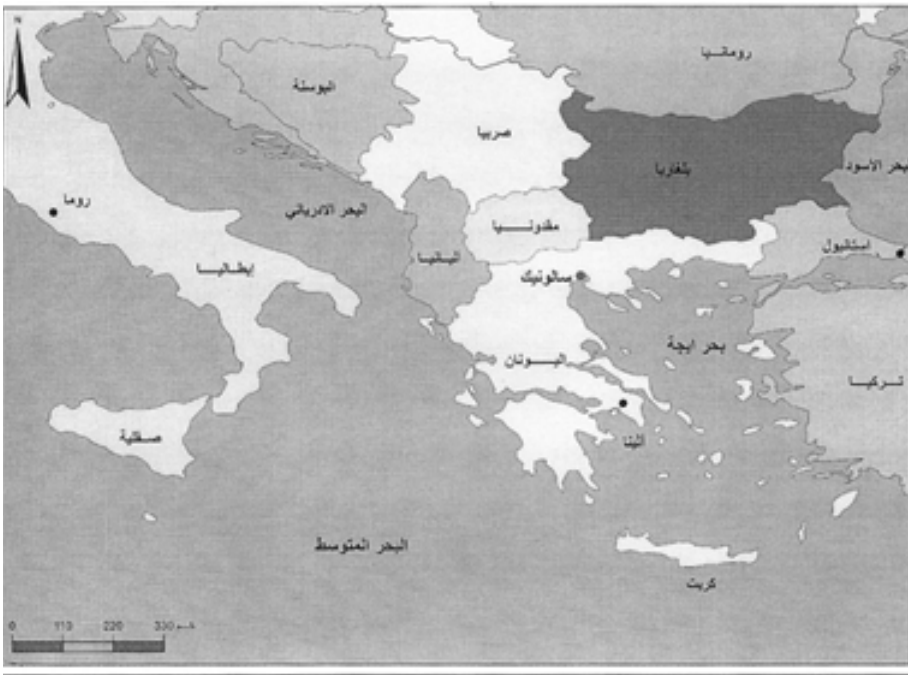

للمساهمة فى مقاومة الحملة الفرنسية.

المصدر : استانبول : أرشيف رئاسة الوزراء، الديوان السلطانى وأقلامه

رقم الملف : A - 65170

رقم المادة وتاريخها : HAT.0163/6797 - Bبتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢١٥ هـ / ١٠ أبريل ١٨٠١ م .

ملحق رقم (٣)

محتوى الوثيقة : تعرض أحد أتباع محمد على للسرقة والقتل أثناء إيصاله

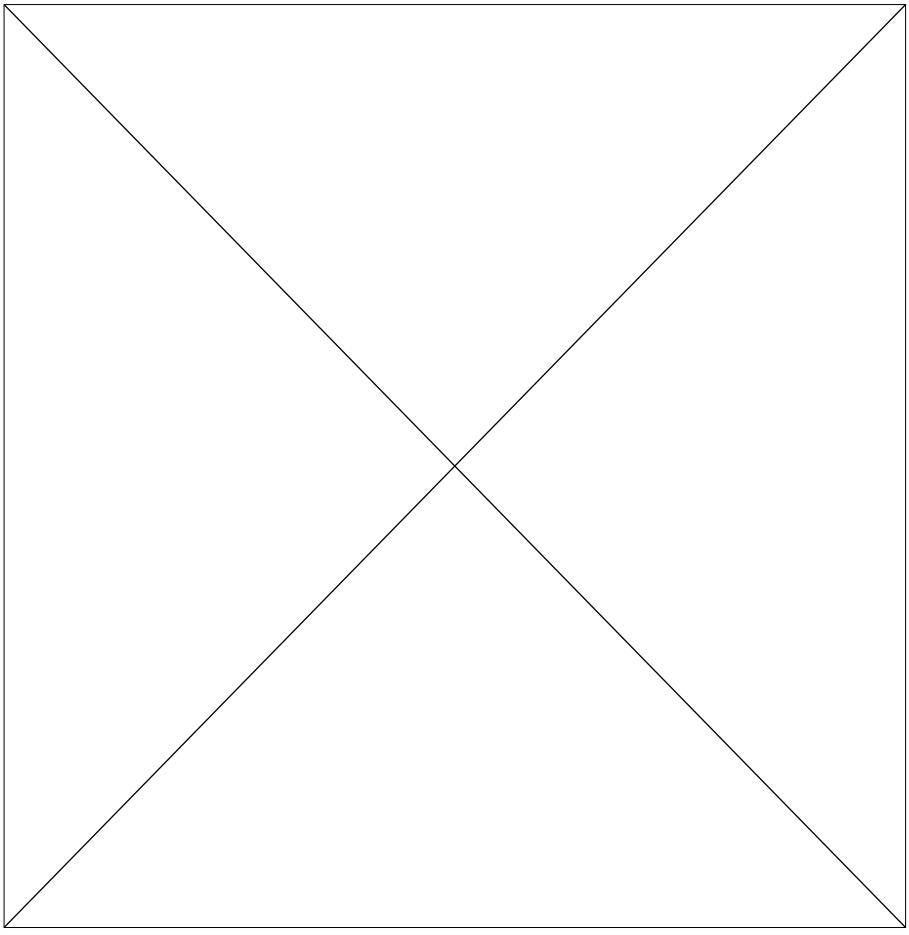

أموال من مصر إلى سلانيك لدفع مرتبات الجند، وإنشاء الثكنات العسكرية بالأخيرة مع اهتمام محمد على بعرض هذا الأمر على السلطان العثمانى لإعادة الأموال المسروقة .

المصدر : استانبول : أرشيف رئاسة الوزراء، الديوان السلطانى وأقلامه .

رقم الملف : A - 33714

رقم المادة وتاريخها : HAT.0697/33646بتاريخ ١٢٤٩ هـ / ١٨٣٣ م .

ملحق رقم (٤)

محتوى الوثيقة : لجوء أحد قوات محمد على البحريين إلى سلانيك

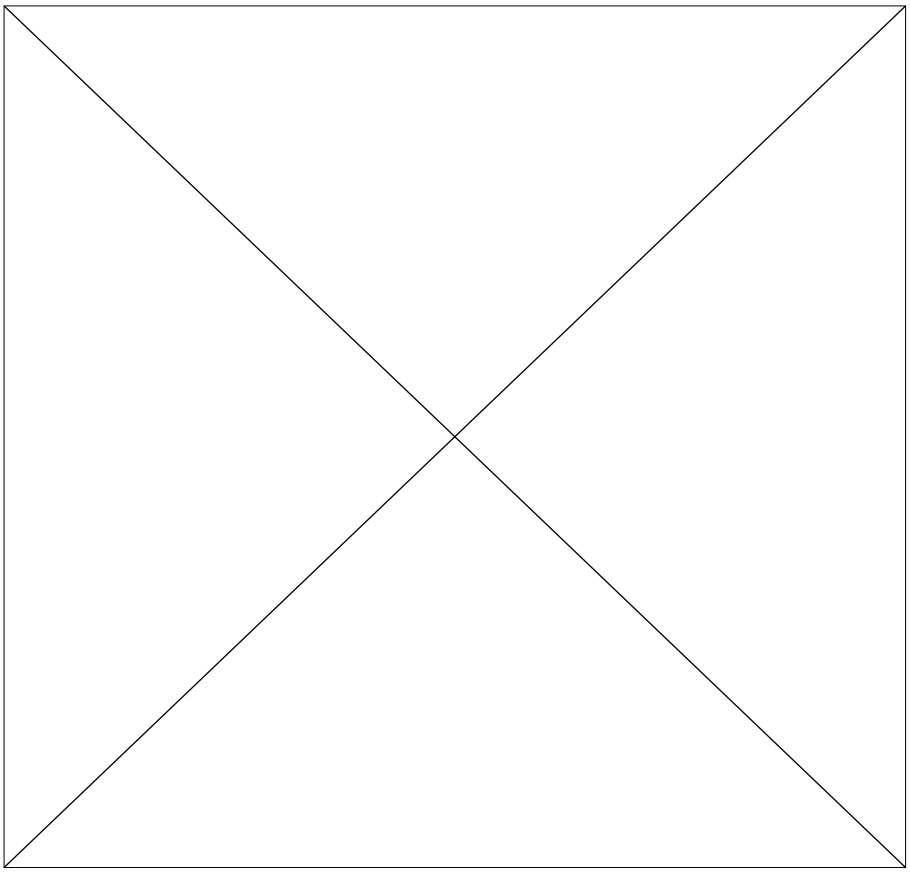

للاحتماء بها بعد موافقة السلطان العثمانى على إثر حروب محمد على ضد السلطان

المصدر : استانبول : أرشيف رئاسة الوزراء، الديوان السلطانى وأقلامه .

رقم الملف : A - 65170

رقم المادة وتاريخها : HAT.0306/18118بتاريخ ١٢٤٩ هـ / ١٨٣٣ م .

ملحق رقم (٥)

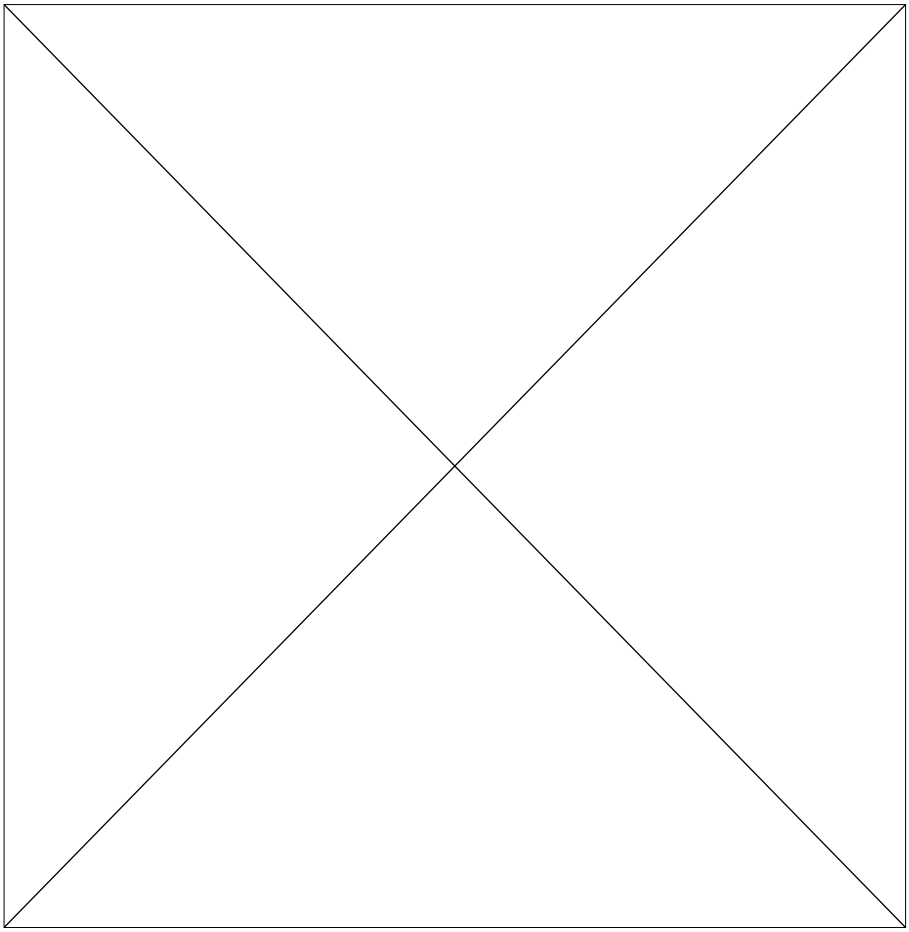

محتوى الوثيقة : توكيل أحد الأشخاص من قبل سليمان أغا السلانيكى أمين جمرك الإسكندرية لاستخلاص تركة عمه .

المصدر : محكمة إسكندرية الشرعية

رقم السجل : س٠٠١٧٧٢ - ١٠٢٩

رقم المادة وتاريخها : م ٣٣٠ بتاريخ ١٥ محرم ١٢٤٤ هـ / ٧ يوليو ١٨٢٨ م .

حضر المكرم الشيخ حسن بن المرحوم الشيخ عبد الرحمن الأجهورى الوكيل الشرعى عن المحترم سليمان أغا أمين الجمرك بالثغر المرقوم حالا بن المرحوم عبد الرحمن أغا سلانيكى الوكيل عن عمه المرحوم مصطفى أفندى ابن صالح بن عبد الله بن عبد الرحمن السلانكلى فمن هو تحت يده كائناً من كان الثابت توكيله المكرم الشيخ حسن الأجهورى المذكور عن الجناب المحترم سليمان أغا أمين الجمرك المذكور فى ذلك بشهادة كل من المكرم سليمان أغا باش المكرم عمر أغا بن مراد السلانيكى كل منهما والثابت توكيل المحترم سليمان أغا المذكور عن المكرم محمد سعيد المذكور فى ذلك بحجة بشرعية من قبل مولانا السيد إبراهيم أدهم أفندى المولى لخلافة سلانيك مؤرخه فى تاسع عشر شهر ربيع الأول سنة ١٢٤٣ ثلاث وأربعين ومائتين ألف ثابت مضمونها شرعاً وأخبر الشيخ حسن الأجهورى المذكور أن من كل المحترم سليمان أغا الجمركى المذكور لم يقبض لموكله محمد سعيد المذكور من تركة ابن عمه المرحوم مصطفى أفندى ابن صالح المذكور ممن عنده غير ألف ثمانمائة وخمسة وستين قرشاً من ذلك ما قبضه من حضره حسين أجى كلارجى باشى تابع حضرة محافظ الثغر ثلاثمائة وعشرة قروش وما قبضه من حسن أغا خازندار حضرة المشار إليه أربعمائة وخمسة وخمسون قرشاً وما قبضه أمين المملوك تابعة ثلاثمائة وخمسون قرشاً باقى ذلك جملة ما قبضه من المذكورين هو المبلغ المشرح أعلاه الذى كان كل قرش منه بأربعين نصفاً فضة والتمس المكرم الشيخ حسن الأجهورى المذكور من حضرة الحاكم المشار إليه كتابة بذلك لموكله المحترم سليمان أغا الجمركى المذكور ليرسلها إلى موكله محمد

سعيد المذكور ليحيط علمه بذلك فأجابه لذلك وكتب ذلك وحرر فى خامس عشر محرم الحرام افتتاح شهور سنة أربع وأربعين ومائتين وألف .

الهوامش

(١) سلانيك: تكتب أيضاً سالونيك أو تسالونيك وهى عاصمة مقدونيا اليونانية،وثانى كبرى مدنها،وهى تقع على خليج يعرف باسمها (انظر: يوسف آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، الجزء الثانى، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابى، دار البصائر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥، ص٤٣، هامش ١)، وقد حاول السلطان مراد الثانى (١٤٢١ – ١٤٥١ م) السيطرة على سلانيك من خلال حملتين: الأولى فى سنة ١٤٢٣ م لكنه لم يتمكن من أخذها، وإن حصل فى المقابل من البيزنطيين على ١٠٠٠٠٠ آقجة سنوياً كخراج عنها (انظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ١٢١) والثانية فى سنة ١٤٣٠ م والتى تمكن فيها من الاستيلاء عليها ليكمل بها فتحه لمقدونيا خاصة وأن البيزنطيين قاموا ببيع سلانيك للبندقية قبل استيلاء السلطان مراد الثانى عليها (انظر: برنارد لويس، استنبول وحضارة الإمبراطورية العثمانية، تعريب سيد رضوان على، منشورات جامعة بنغازى، ١٩٧٣، ص٣٤) انظر الملحق رقم (١).

(٢) سنجقيات: جمع " سنجقية " أو " صنجقية " وهى من الكلمة التركية " سنجاق " وتعنى العلم والقسم من ولاية كبيرة، والحاكم على قسم من ولاية،وقد تكون الصنجقية أيضاً مجرد رتبة (انظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) ١٥١٧ – ١٩٢٤، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٥٤، هامش ١ .

(٣) استنابول: أرشيف رئاسة الوزراء، الديوان السلطاني وأقلامه، ملف رقم /HAT.0727 A-33714, A - 34626بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٤٨هـ ٢٩/ يوليو ١٨٣٢م.

(٤) استانبول: أرشيف رئاسة الوزراء، الديوان السلطاني وأقلامه ملف رقم –A-33714,A HAT.0727134626بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٤٨هـ / ٢٩ يوليو ١٨٣٢م. نفسه، ملف رقم A-HAT.0690/3340165170بتاريخ ٢ ربيع أول ١٢٤٨هـ / ٣٠ يوليو ١٨٣٢م.

(٥) استانبول: أرشيف رئاسة الوزراء، الديوان السلطانى وأقلامه، ملف رقم 21255 - A، HAT.0365/20210بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٤٨هـ / ١٨ أغسطس ١٨٣٢ م. نفسه، ملف رقم 65170 - A، HAT.0690/33401بتاريخ ٢ ربيع ثانى ١٢٤٨هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٣٢م.

(٦) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٥٢ – ١٠٨٩، ص١٤٥، م٢٥٧ بتاريخ ١٥ شوال ١٢١٩هـ / ٢٩ فبراير ١٨٠١ م.

(٧) نقاير: أو نقائر جمع " نقيرة " وهى نوع من المراكب الصغيرة التى تستعمل فى نقل المسافرين، والمتاجر فى البحرين الأحمر، والمتوسط، وأشير إلى عملها فى النيل أيضاً بيد أن البعض أشار لاستخدامها كذلك فى الأغراض الحربية (انظر: درويش النخيلى، السفن

الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤، ص١٥٠، ١٥١).

(٨) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س ٠٠٠٦١٠ - ١٠٣٢، ص١٠٢، م ١٣٥ بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٢٠هـ/ ٢١ يناير ١٨٠٦ م.

(٩) محكمة إسكندرية الشرعية: إشهادات، س ٠٠١٧٧٢ - ١٠٢٩، ص١٩٨، م ٣٩٣ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٤٣هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٢٧ م.

(١٠) طائفة: هى هيئة ينتظم فيها المشتغلون بالحرفة الواحدة فى البلد الواحد، وتنظم كل طائفة شؤونها بنفسها فى هيئة واحدة لها قوانينها،وتقاليدها التى تربط أعضاء الحرفة الواحدة فى وحدة واحدة مؤلفة (انظر: محمد فهيم أمين، تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١، ص٩) ويرجع قيام الطوائف إلى ضعف السلطة المركزية الوظيفية، وإلى المحافظة على سرية الصناعة،وتقاليدها، وإلى تدبير أمور الحرفة، والدفاع عن مصالحها، والعمل على رعايتها، وحماية أفرادها (انظر: عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر من ١٨٠٥ - ١٩١٤ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٣٣، ص٣٦) وقد ضمت الطوائف جميع فئات المجتمع بلا استثناء، أو تفرقة فكان ينضم إليها المسلمون، والأقباط، وكانوا يميلون إلى إظهار ولائهم لشيخ الطائفة أكثر من إظهاره للسلطة الحاكمة (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠، ص٥٧) غير أن نظام الطوائف قد أصابه الضعف فى عهد محمد على نظراً لاتباع نظام الاحتكار،وإغلاق الباب أمام الابتكار، والفن، واستمر هذا التدهور فى عهد خلفائه لاتباعهم مبدأ الحرية الاقتصادية،والاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية حتى ألغى ما بقى من الطوائف عام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢ م (انظر: عبد السلام عبد الحليم عامر، المرجع السابق، ص١٩٠، ١٩١، صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، عين للدراسات والبحوث الإنسانية،والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٧٤).

(١١) حانوت: مفرد حوانيت وهى بمثابة خلايا النشاط الاقتصادى حيث خصص لممارسة أعمال الطوائف الحرفية الصغيرة، أو لتجارة التجزئة، وهو مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه خمسة أو ستة أقدام، واتساعه بين ثلاثة أو أربعة أقدام، ويزود أحياناً بغرفة أخرى تستخدم كمخزن للبضائع، وترتفع أرضية الحانوت بمقدار قدمين، أو ثلاثة عن مستوى الأرض، وغالباً ما يمتد خارج واجهة الحانوت مصطبة لتكون مقعداً مبنياً بالحجر أو الطوب، وعليها يجلس التاجر، وزبائنه لعقد الصفقات (انظر: أندريه ريمون، الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، الجزء الأول، ترجمة / ناصر أحمد إبراهيم، باتسى جمال الدين، مراجعة وإشراف رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٤٣، ٤٤٤).

(١٢) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٢ - ١٠٨٩، ص١٤٥، م٢٥٧ بتاريخ ١٥ شوال ١٢١٩هـ / ٢٩ فبراير ١٨٠١ م.

(١٣) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٥٣ - ١٠٨٩، ص١٨١، م ٢٩٥ بتاريخ ١٤ شوال ١٢٢١هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٠٦ م.

(١٤) نفسه: نفس السجل، ص٤٧٣، م٨٣٩ بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٢٣هـ / ٣ أكتوبر ١٨٠٨ م، نفسه: س٠٠١٢٦٠ - ١٠٨٩، ص٢٢٣، ٢٢٤، م ٢٩٠ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٣٠هـ / ٢٤ أكتوبر ١٨١٥ م.

(١٥) محكمة إسكندرية الشرعية: إشهادات، س٠٠١٧٧٢ - ١٠٢٩، ص١٩٨، م٣٩٣ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٤٣هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٢٧ م.

(١٦) ملازم أول: هى رتبة عسكرية تعنى المعاون الأول فى يسار الطابور (انظر: مصطفى بركات، المرجع السابق، ص٣٨٨، هامش ١).

(١٧) أورطة: هى كلمة تركية بمعنى الوسط والمتوسط،وهى اصطلاح إنكشارى كان يستعمل بمعنى كلمة (طابور) وكان الجيش الإنكشاري مكوناً من ست وتسعين ومائة أورطة، وكان هذا العدد ثابتاً سواء زاد عدد جنود الإنكشارية أو قل. ولما أنشأ السلطان سليم الثالث (الجيش المعروف) بالنظام الجديد أبقى على الاصطلاح الإنكشارى، واستعمل فى النظام الجديد، وكانت الأورطة فى النظام الجديد تتكون من اثنى عشر بلوكاً، وكان عدد جنودها ٦٢ ألف (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٣٢).

(١٨) جاويش: من الكلمة التركية جاووش Cavus بجيم مشربة، وواو مضمومة، وهى مشتقة من المقطع التركى جاو Cav الذى يدل على الصياح، والنداء، والصوت، والصيت، والجاويش منصب عسكرى وجد فى دولة الغزنويين، والقرخانيين، والسلاجقة، ودخلت هذه الكلمة اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٥٩، ٦٠) وقد تكون أوجاق الجاويشية بصفة رسمية بإعلان قانون نامة مصر (٩٣١هـ/ ١٥٢٤ - ١٥٢٥م) من بعض المماليك الذين كانوا فى الخدمة الشخصية للباشا، والمتخلفين عن الجيش المملوكى المهزوم،والذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثمانى،وقد حدد قانون نامه مصر واجبات الجاويشان بخدمة الباشا، والديوان العالى،وكان يحق للباشا فيما عدا فرقتى الإنكشارية والعزبان (انظر: قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه أحمد فؤاد متولى، دار الهانى للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦، م٧، ص٢٧).

(١٩) الآى: أو الآلاى وهو يتألف من أورطتين، أو ثلاث، أو أربع،ويبلغ العدد الكامل من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف تبعاً لاختلاف جنود كل أورطة (انظر: مصطفى بركات، المرجع السابق، ص٣٨٧ - ٣٨٩).

(٢٠) أكنجى: كلمة تركية من " أيكينجى أى الثانى (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٨٩).

(٢١) الطوبجى: من التركية "طوب" بالباء المشربة بمعنى المدفع، وأداة النسب التركية إلى الصنعة (جى) والطوبجى المدفعى،وجمعها الطوبجية،ودار صناعة المدافع تسمى الطبخانة، من طوب التركية، وخانة الفارسية الأصل بمعنى المنزل (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٤٣، ١٤٤) وتتمثل مهام الطوبجى فى أنه مسئول عن الإنتاج الفعلى للمدافع، وصيانتها،واستخدامها فى الحرب، والعمل فى مستودعات الذخيرة (انظر: مصطفى بركات، المرجع السابق، ص١٩٦).

(٢٢) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات، س٠٠٠٦٥٩ - ١٠٣٢،ص٩٢، ٣٦٦، م٥٣، ٢٦٨ بتاريخ ٢ شعبان ١٢٤٧هـ / ٦ يناير ١٨٣٢ م ؛ نفسه، س٠٠٠٦٦٥ - ١٠٣٢، ص١٣٧، م ١٣٢ بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٥٢هـ / ٢٠ فبراير ١٨٣٧ م، نفسه، س٠٠٠٦٦٦ - ١٠٣٢، ص٩٠، م ١٥٢ بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٥٣هـ / ١٩ مارس ١٨٣٨ م.

(٢٣) وكالة: كانت تستخدم لتخزين البضائع،والمنتجات قبل توزيعها على دكاكين البيع بالتجزئة، أو تخزين المنتجات التى كان يعاد تصديرها للخارج، أو إلى بقية أنحاء البلاد، وكانت هناك منتجات معينة يحتكر بيعها فى مكان محدد بالوكالات، حيث يخضع البيع لرسوم يقوم بجبايتها الملتزم. وكانت معظم الوكالات تتخصص فى بيع سلعة معينة، وكانت النتيجة لهذا التخصص أن التجار الذين كانوا من أصول إقليمية واحدة،ويعملون فى تجارة معينة قد آثر التجمع معاً بصورة طبيعية داخل الوكالات نفسها. وكانت الوكالات علاوة على دورها تستعمل مأوى للتجار الأجانب أو المصريين (انظر: أندرية ريمون، المرجع السابق، ص٤٢٧، ٤٢٨).

(٢٤) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات، س٠٠٠٦٥٧ - ١٠٣٢، ص١٠٩، ١١٠، م١٩٣ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٤٤هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٢٨ م.

(٢٥) محكمة رشيد الشرعية: اشهادات، س٠٠١٣٥٣ - ١٠٨٩، ص٥٠ - ٥٣، م ٦٣ بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٥٢هـ/ ١٦ مايو ١٨٣٦ م.

(٢٦) محكمة إسكندرية الشرعية: اشهادات، س٠٠١٦٦٧ - ١٠٢٩، ص٧٥، م ٢٤٤ بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٢٠هـ / ٩ نوفمبر ١٨٠٥ م.

(٢٧) قنطار: يساوى من حيث الأساس مائة رطل، وكان حجم القنطار يختلف تبعاً للزمان، والمكان ففى أواخر العصر المملوكى كان يتراوح وزنه ما بين ٤٥ و ٩٦ كيلو جراماً،وفى القرن السابع عشر الميلادى وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جراماً (انظر: فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص٣٠، ٣١، Shaw ,S, J., ottoman Egypt in the age of the French Revolution, Com bridge massachastter, 1964 , p.170).

(٢٨) رطل: وحدة من وحدات الوزن ترجع إلى ما قبل الإسلام، وتختلف باختلاف البلاد، والأزمان، فالرطل فى مصر الحديثة موحد يساوى ١/١٠٠ من القنطار = ١٢ أوقة = ١٤٤ درهماً = ٤٤٩,٤٨ جم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٣٠، ٣١).

(٢٩) محكمة رشيد الشرعية: اشهادات، س٠٠١٢٦٠ - ١٠٨٩، ص٢٩٩، م ٣٩٣ بتاريخ ١٩ ربيع ثانى ١٢٣١هـ/ ١٩ مارس ١٨١٦ م.

(٣٠) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات، س٠٠٠٦٦٢ - ١٠٣٢، ص٧١، ١٧٢، م ٣١٤ بتاريخ ٥ رجب ١٢٣٢هـ/ ٣١ مايو ١٨١٧ م.

(٣١) قيراط: يساوى اليوم ١/٢٤ فدان أو ١٧٥,٠٣٥ متربع (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٩٨).

(٣٢) محكمة رشيد الشرعية: اشهادات، س٠٠١٣٥٧ - ١٠٨٩، ص٣٤ - ٣٦، م٤٥ بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٥٧هـ/ ٢٣ أبريل ١٨٤١ م.

(٣٣) جمارك: من الإيطالية Commercio،واليونانية Commercium وحرفت إلى جمرك فى العربية، وكمرك فى التركية، والجمرك هو الهيئة المختصة بتنظيم، وفرض الضريبة على التجارة الصادرة، والواردة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٧٠. صلاح أحمد هريدى، دراسة عن بعض جمارك مصر فى القرن الثامن عشر، الإسكندرية ـ دمياط ـ رشيد ـ البرلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٢٣، هامش ١) وعرفت الجمارك بالأساكل، ومفردها أسكلة اقتسبت من الإيطالية سكالا Scala بمعنى ميناء أو ثغر، وهى تكتب فى المصادر، والمراجع العربية فى أشكال شتى فى صيغة المفرد (إسقالة ـ سقالة ـ صقالة ـ أسكلة) وفى صيغة الجمع إسقالات ـ سقالات ـ أساكل ـ أساكيل، وترد أحياناً فى بعض المصادر التاريخية العربية كلمة " سكلر" وهى مقتبسة من اللغة الإسبانية، ومعناها ميناء للعابرين أو المارين (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٧٠، هامش ٢).

(٣٤) محكمة الإسكندرية الشرعية: اشهادات، س٠٠١٧٧٠ - ١٠٢٩، ص١٥، ١٦، ٨٠، ١٩٢، م٢٤، ١٢١، ٣٣٠ بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٤٢ - ١٥ محرم ١٢٤٤هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٨٢٦ - ٢٨ يوليو ١٨٢٨ م.

(٣٥) ريال: هو الريال الحجر الأبى طاقة، وكان الأسبان أول من تدالوا هذا النقد فى الأسواق التجارية، وأطلق الريال فى العالم العربى منذ القرن السابع عشر الميلادى على نقود فضية كبيرة فرنسية، وأسبانية، وهولندية، وألمانية، ونمساوية، والريال النمساوى أطلق عليه فى مصر الريال أبو طاقة نسبة إلى النافذة أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٨).

(٣٦) نصف فضة: أو البارة الفضية: نقد عثمانى ضرب من الفضة بقيمة قدرها أربع أقجات (أخشا)، وسرعان ما اختلف مركز الأخشا باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى حتى أصبحت الفضة تساوى ست عشرة قمحة أى (١,١١ جرام) ثم انخفض وزنها فى أوائل القرن التاسع عشر،وقل ما فيها من فضة، وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العملية التجارية فى مصر (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٣).

(٣٧) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات، س٠٠٠٦٦٢ - ١٠٣٢، ص١٧٩، م ٣٢٧ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٤٥هـ/ ٩ مارس ١٨٣٠ م.

(٣٨) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٢ - ١٠٨٩، ص١٢٥، ١٢٦، م ٢٣٦ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢١٩هـ / ٣١ يناير ١٨٠٥ م.

(٣٩) جلبى: كلمة تركية بمعنى مولى، أو سيد، أو قارئ (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٢١٣).

(٤٠) القبانى: مهمته وزن البضائع،وتحرير قوائم تشتمل على زنتها،وسعرها،وجملة ذلك، وعوائده على التجار بحسب ما يوزن (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، المرجع السابق، ص١٥٧).

(٤١) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٥٤ - ١٠٨٩، ص٧٠، ٧١، م١٣١ بتاريخ ١٦ ذو القعدة ١٢٢٤هـ / ٢٣ ديسمبر ١٨٠٩ م.

(٤٢) سهم: يساوى اليوم ١/٢٤ قيراط أو ٧,٢٩٣ متر مربع (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٩٧).

(٤٣) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات، س٠٠٠٦٦٢ - ١٠٣٢، ص١٧١، ١٧٢، م ٣١٤ بتاريخ ١٤ رجب ١٢٣٠هـ/ ٢٢ يونيو ١٨١٥ م.

(٤٤) نفسه: اشهادات، نفس السجل، ص١٧١، ١٧٢، م١٤، م١٧ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٣٧هـ / ٢ أبريل ١٨٢٢م.

(٤٥) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات، س٠٠٠٦٥٧ -١٠٣٢، ص١١١، م ١٩٦ بتاريخ ١٣ صفر ١٢٤٤هـ / ٤ سبتمبر ١٨٢٨ م.

(٤٦) نفسه: نفس السجل، ص١١٧، م ٢٠٥، ٢٠٦ بتاريخ ١٣ صفر ١٢٤٤هـ / ٤ سبتمبر ١٨٢٨م.

(٤٧) نفسه: نفس السجل، ص١٠٩، ١١٠، م١٩٣ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٤٤هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٢٨ م.

(٤٨) محكمة إسكندرية الشرعية: مبايعات، س٠٠١٨٦٠ -١٠٢٩، ص١١٦، م ١٤٥ بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥٢هـ / ١٧ نوفمبر ١٨٣٦ م.

(٤٩) نفسه: نفس السجل، ص ١٦٧، م ٢٣٣ بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٥٣هـ / ٢٨ أبريل ١٨٣٧م.

(٥٠) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٣٥٨ - ١٠٨٩، ص١١٦، م٢٣٦ بتاريخ ١٩ جماد ثانى ١٢٥٩هـ / ٢٨ يوليو ١٨٤٣ م.

(٥١) محكمة إسكندرية الشرعية: مبايعات، س٠٠١٨٦٠ - ١٠٢٩، ص٢٣١، م ٦٩١ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٥٤هـ/ ٥ أغسطس ١٨٣٨ م.

(٥٢) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٩ - ١٠٨٩، ص١٧٦، ١٧٧، م ٢٥١ بتاريخ ١٣ شوال ١٢٢٩هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨١٤ م.

(٥٣) ريال فرانسه: هو أحد أنواع الريالات الذى تعرض لمضاربة نقدية خطيرة عندما اختلف سعره فى الشام عن سعره فى مصر فكان وكلاء محمد على يمتصونه من الشام بسعر أقل مقابل أنصاف فضة المصرية ليعاد سبك هذه الريالات من جديد بعد إضافة ثلاثة أمثال وزن فضتها نحاساً، هذا إلى أن سعر الريال الفرانسه كان فى ارتفاع دائم طيلة العصر العثمانى ففى سنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٩ م وصل سعره إلى مائة نصف فضة ثم فى سنة ١٢٣١هـ ١٨١٦/ م زاد إلى ثلاثمائة وستين نصفاً فضة، رغم التشدد فى معاقبة المتزايدين فى سعره إلى حد الشنق على باب زويلة، وتعليق ريال فرانسه فى أنف المخالفين (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٨).

(٥٤) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٥٢ - ١٠٨٩، ص٢٩، م ٥٦ بتاريخ ٤ جماد أول ١٢١٩هـ / ١١ أغسطس ١٨٠٤ م.

(٥٥) محكمة إسكندرية الشرعية: مبايعات، س٠٠١٧٦٣ - ١٠٢٩، ص٧٨١، م ٧٨٢ بتاريخ ٦ صفر ١٢٣٠هـ / ١٨ يناير ١٨١٥ م.

(٥٦) أما عن التركات التى لم يكن لها ورثة فقد كانت تؤول لبيت المال، وهو المكان الذى تحفظ فيه تركة الميت الذى لا وارث له، أو لم يعين له وارث عند وفاته،وإذا لم يظهر لهذه التركة وارث خلال خمس سنوات تؤول ملكيتها إلى بيت المال،وإذا ظهر لها وارث أخذ بيت المال عن التركة واحداً على أربعين من قيمتها نظير حفظها،وكان المسئول عن ذلك أمين بيت المال،وذلك طبقاً لقانون نامه مصر (انظر Shaw , s. J., The financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517 - 1798) , princeton , New Jersy , 1962 , pp 171 , 172 . عفاف مسعد السيد العبد، دور الحامية العثمانية، فى تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٤٠، هامش ٥٤).

(٥٧) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٣ - ١٠٨٩، ص١٨١، م٢٩٥ بتاريخ ١٤ شوال ١٢٢١هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٠٦ م.

(٥٨) نفسه: نفس السجل، ص٤٧٣، م ٨٤٠ بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٢٣هـ / ٣ أكتوبر ١٨٠٨ م.

(٥٩) نفسه: س٠٠١٢٥٤ - ١٠٨٩، ص٤، ٥، م ٩ بتاريخ ٢ جماد ثانى ١٢٢٤هـ / ١٥ وليو

١٨٠٩م.

(٦٠) استانبول: أرشيف رئاسة الوزراء، الديوان السلطانى وأقلامه، ملف رقم 33714 - A، HAT.1225/47870بتاريخ ٧ رمضان ١٢٢٩هـ / ٢٣ أغسطس ١٨١٤ م.

(٦١) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٦٠ - ١٠٨٩، ص٢٢٣، ٢٢٤، م ٢٩٠ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٣٠هـ / ٢٤ أكتوبر ١٨١٥ م.

(٦٢) نفسه: نفس السجل، ص٢٩٩، م ٣٩٣ بتاريخ ١٩ ربيع ثانى ١٢٣١هـ / ١٩ مارس ١٨١٦ م.

(٦٣) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٣٥٢ - ١٠٨٩، ص١٥٠، م ١٧٧ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٥١هـ / ٢٥ يوليو ١٨٣٥ م.

(٦٤) صول قول أغاسى: هى رتبة عسكرية تعنى رئيس الجناح الأيسر، أو معاون اليسار، وتختصر إلى صول (انظر: عبد السميع سالم الهراوى، المرجع السابق، ص٢٣٩، مصطفى بركات، المرجع السابق، ص٣٨٨).

(٦٥) محكمة دمياط الشرعية: س٠٠٦٥٩ - ١٠٣٢، ص٣٦٦، م ٢٦٨ بتاريخ ٢ شعبان ١٢٤٧هـ / ٦ يناير ١٨٣٢م.

(٦٦) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٣٥٣ - ١٠٨٩، ص٥٠ - ٥٣، م ٦٣ بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٥٢هـ / ١٦ مايو ١٨٣٦ م.

(٦٧) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٥٢ - ١٠٨٩، ص١٤٥، م ٢٥٧ بتاريخ ١٥ شوال ١٢١٩هـ / ١٧ يناير ١٨٠٥ م.

(٦٨) محكمة إسكندرية الشرعية: س ٠٠١٨٦٤ - ١٠٢٩، ص٧، م ١٣ بتاريخ ٧ جماد ثانى ١٢٣٠هـ / ١٧ مايو ١٨١٥ م.

(٦٩) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٦٠ - ١٠٨٩، ص٤٥٧، م ٦٢٧ بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٣١هـ / ٧ نوفمبر ١٨١٦ م.

(٧٠) كلارجى: كلمة تركية من " كلار " وتعنى غرفة تخزن فيها حوائج البيت من المواد الغذائية. و(جى) أداة النسب إلى الصنعة، ومن هنا الكلارجى هو العامل فى الكلار. وكان الكلار فى القصر الخديوى بمصر يعرف بالكلار العامرة، وكان من اختصاصات هذا الديون الإشراف على تسع عشرة إدارة منها إدارة الكيلار العامرة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٨٠).

(٧١) محكمة إسكندرية الشرعية: س٠٠١٧٧٢ - ١٠٢٩، ص١٩٢، م ٣٣٠ بتاريخ ١٥ محرم ١٢٤٤هـ / ٧ يوليو ١٨٢٨ م انظر الملحق رقم (٥).

(٧٢) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٣٦١ - ١٠٨٩، ص١٤٦، م ٩٨٤ بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٣٤هـ / ١٣ سبتمبر ١٨١٩ م.

(٧٣) محكمة إسكندرية الشرعية: اشهادات، س٠٠١٧٧٣ - ١٠٢٩، ص١٧١، م ٣٨٦ بتاريخ ١٩

ربيع ثانى ١٢٤٥هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢٩ م.

(٧٤) نفسه: اشهادات، س٠٠١٧٧٠ - ١٠٢٩، ص٨٠، م ١٢١ بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٤٢هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٢٦ م.

(٧٥) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات، س٠٠٠٦٦٥ - ١٠٣٢، ص١٣٧ م ١٣٢ بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٥٢هـ / ٢٠ فبراير ١٨٣٧ م.

(٧٦) نفسه: اشهادات، س٠٠٠٦٦٦ - ١٠٣٢، ص٩٠، م ١٥٢ بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٥٣هـ / ١٩ مارس ١٨٣٨.

(٧٧) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٥٤ - ١٠٨٩، ص٢٦٧، م ٤٨٧ بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٢٦هـ / ٧مارس ١٨١١ م.

(٧٨) نفسه: س٠٠١٢٧٠ - ١٠٨٩، ص١٣٩، م ٩٩١ بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٤٣هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٢٧ م.

المصادر والمراجع

أولاً : وثائق غير منشورة :

أ - الأرشيف التركى باستانبول : أرشيف رئاسة الوزراء : الديوان السلطانى وأقلامه

ب - أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة

- سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية

- سجلات محكمة رشيد الشرعية

- سجلات محكمة دمياط الشرعية

ثانياً : القواميس :

- درويش النخيلى : السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٤

- شمس الدين سامى : قاموس الإعلام، مجلدات ٢، ٤، ٥، ٦، استانبول ١٣١١ - ١٣١٦ هـ / ١٨٩٣ - ١٨٩٨م .

- .....: قاموس تركى، درسعادت، استانبول، ١٣١٧ هـ / ١٨٩٩م .

- محمد على الأنسى : الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية، والإفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية) بيروت، ١٩٠٠ .

ثالثاً : الرسائل غير المنشورة :

- إبراهيم يونس محمد سلطح :

تاريخ مصر العثمانية من (٩٢٣ - ١١٣١ هـ / ١٥١٧ - ١٧١٩ م) من خلال مخطوط (تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب "ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل"، رسالة ماجستير، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، عام

١٩٨١ .

رابعاً : المراجع العربية :

- د. / أحمد السعيد سليمان :

تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

- د. / أحمد يشار أوجاق :

الحياة الدينية والفكرية فى الدولة العثمانية ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الثانى، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله إلى العربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩ .

- أندريه ريمون :

الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، الجزء الأول، ترجمة / ناصر أحمد إبراهيم، باتسى جمال الدين، مراجعة وإشراف رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥ .

- برنارد لويس : استنبول وحضارة الإمبراطورية العثمانية، تعريب د/ سيد رضوان على، منشورات جامعة بنغازى، ١٩٧٣ .

- د. / جلال يحيى : مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢ .

- جى فارجيت : محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣ .

- د. / حسام محمد عبد المعطى : العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٤٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

- د. / سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين

المماليك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٢ .

- د./ صلاح أحمد هريدى : دراسة عن بعض جمارك مصر فى القرن الثامن عشر، الإسكندرية ـ دمياط ـ رشيد ـ البرلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩ .

- ..... / الحرف والصناعات فى عهد محمد على، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣ .

- د./ عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ .

- عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على، الجزء الثالث، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠

- د. / عبد الرحمن فهمى : النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتاب دراسات وبحوث عن عبد الرحمن الجبرتى، إشراف د/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦ .

- عبد السميع سالم الهراوى : لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣ .

- د. / عبد السلام عبد الحليم عامر : طوائف الحرف فى مصر من ١٨٠٥ - ١٩١٤ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٣٣ .

- د. / عبد العزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠

- د./ عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨)، دمشق، ١٩٦٨ .

- د / عراقى يوسف محمد : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦ .

- د. / عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢ .

- فالترهنتس : المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠ .

- قانون نامه مصر : الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه أحمد فؤاد متولى، دار الهانى للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦ .

- د. / ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨ .

- ..... : دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠

- د. / محمد فهيم أمين : تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١ .

- د. / محمود عبد اللطيف عصفور : وآخرون: جغرافية النقل فى مصر، سلسلة دراسات فى جغرافية مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧ .

- د. / مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية " دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية " من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات (١٥١٧ - ١٩٢٤ م) دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠ .

- هاملتون جب، وهارولد بوون: المجتمع الإسلامى والغرب، الجزء الثانى، ترجمة د / أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة د / أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١ .

- يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ .

- يوسف آصاف : تاريخ سلاطين آل عثمان، الجزء الثانى، تحقيق بسام عبدالوهاب الجابى، دار البصائر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥ .

خامساً : المراجع الأجنبية :

Shaw, S.T,: The Financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517 - 1798) , Princeton , New Jersy , 1962 .

- .....: Ottoman Egypt in The age of the French Revolution cambridge Massachustter , 1964 .